

٢- إدانة المتهمين بجنحة التهديد بحدود المادة (٣٥٤) عقوبات ومعاقبتهم عملاً بذات المادة وبدلالة المادة (١٨/ج) بالنسبة للحدث بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم لكل واحد منهم محسوبة لهم مدة التوقيف .

٣- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين كل من حدود المادة (٣٦٨) عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحققهم .

٥- عملاً بالمادة (١٧٨) من الأصول الجزائية براءة المتهمين جميعاً من جنحة السرقة المسندة إليهم بحدود المادة (٤٠٦) عقوبات لعدم قيام الدليل المقنع بحققهم .

٦- وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم الحدث لتصبح العقوبة الواجبة النفاذ بحقه هي الاعتقال بدار تربية الأحداث لمدة سنة واحدة محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض مساعد النائب العام بالحكم فطعن فيه استئنافاً .
بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٧ أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها رقم (٢٠٠٧/٢٠٤٠) قضت فيه بفسخ القرار المستأنف من جهة عدم البث بجرم التهديد المسند للمستأنف عليه وتأييد القرار المستأنف فيما عدا ذلك وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

لم يرتض مساعد النائب العام بهذا القرار بشقه المتضمن تصديق حكم محكمة الدرجة الأولى بإعلان براءة المستأنف ضدّهم الأول والثاني والثالث عن جرم إضرار الحريق وإعلان براعتهم جميعاً عن جنحة السرقة .

ثم قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

وتتلخص أسباب التمييز بالأسباب التالية :-

[١] أخطأت المحكمة وخالفت القانون باستبعادها لشاهدة الشاهد حيث أن ما ورد بشهادته تساند مع شهادة الشاهدين والتي تؤدي بالنتيجة إلى خلاف ما توصلت إليه محكمة الدرجة الأولى وبعدها محكمة الاستئناف من براءة المميز ضدهم عن الجرم المسند إليه حيث ثبت أن المميز ضده إسماعيل ذكر للشاهد أنهم - أي المميز ضدهم - قاموا بحرق منزل المشتكي كما ثبت من خلال شهادة باقي الشهود رؤيتهم للقلاب العائد للمميز ضده وقت حصول الحريق .

[٢] حيث أن البيئة أثبتت ارتكابهم لجرم إضرام الحريق وحيث أثبتت شهادة المشتكي وزوجته أن منزلهم تعرض للسرقة قبل الحريق فإن قرار إعلان برأتهم عن السرقة مخالف للقانون .

لهذا السبب ينقض المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٨ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

القرار

=====

بعد التأقبيق و المءاء لولة نجد أن النيابة العامة أءاءت المتهمين :-

-١-

٢

